



التمديد فرصة لا تعوّض

■ سيسجل تاريخ اليمن السياسي الحديث للقيادة السياسية مؤتمراً شعبياً العام عظيمة التنازلات التي قدمتها أثناء سعيها الدؤوب لإنتاج الحوار الوطني مع أحزاب المشترك حرصاً منها على مشاركتها في الانتخابات البرلمانية القادمة، وذلك بقبولها تمديد موعدها إلى إبريل ٢٠١١م لإعادة ترتيب أوضاعها وحل المسائل العالقة فيما يتعلق بنسوية المنصب السياسي وغير ذلك.

كما سيسجل شواهد لا يمكن إنكارها وفي مقدمتها تغليب قيادة مؤتمراً المصلحة الوطنية العليا على أية مصلحة أخرى تعرف في علم الاجتماع السياسي بالمصلحة الحزبية الذاتية... فالصالح العام لهذا الوطن يتطلب وعياً سياسياً وحزبياً عاليين بغير إدارة الأزمات التي تتعلق باستحقاق وطني مثل هذا يعزّز الشرعية الدستورية ويقطع الطريق أمام المعارضين والمشتكين في جوهر هذه الشرعية.

ومن ناحية أخرى سبخت للملا هذا الموقف الوطني المسئول حقيقة إيمان مؤتمراً بجدوى وأهمية الحوار الوطني الذي اختطه على هدي ميثاقه الوطني، الدليل النظري والعلمي المؤتمراً وتطبيقه واقعاً ملموساً، مما سيبرز من مكانته وريادته في أوساط أحزاب المعارضة كافة والوسط السياسي والمحلي والعربي والدولي.

ان نمة حقيقة لا يمكن الاختلاف عليها، حقيقة تقول لنا: ان اجراء الانتخابات البرلمانية هي وسيلة في حد ذاتها تقضي الى غاية تجسّد في تعزيز مبادئ الشرعية الدستورية، وتطوير التجربة الديمقراطية، ومواصلة السير في طريق استكمال بناء دولة النظام والقانون.

ان هذا الاتفاق هو مسئولية تصدّت لتحملها قيادة مؤتمراً وقيادات احزاب «المشارك، امام جماهير الناخبين، وبالتالي فإن اي تلصص جديد او انقلاب عليها خلال هاتين السنتين سيضعكس على المكائنة السياسية والجماهيرية لهذا الحزب او ذاك في نظر الجماهير والراي العام المحلي والخارجي، وسيستخ للجمع معن هذه الاحزاب.

فلنجعل من هذا التمديد صفحة جديدة لحوار وطني مسئول يحضر لاستحقاق وطني يعقراطي قادم، كما نامل ان يستفيد جميع اعضاء البرلمان من هذه الفرصة فينجزوا مالم يتمكنوا من اجازته خلال الاعوام الماضية كمشاريع قوانين وانظمة وتقارير رقابية، فالتعميد فرصة لا تعوّض..

sayari13@hotmail.com

■ كثيرون سوف يجدون صعوبة في تقبل الفكرة والقلة من هؤلاء سوف يغالبون النعاس، ويحاولون « تفهم »، ماذا، ولماذا، وكيف حدث هذا؟

تمكيك « جبل الثلج ».. تأمين العبور

« اسأل عن القيادة »..!



كتب / أمين الوائلي

■ بين التقبل على استحباب والرفض عن غير دراية، هناك منطقة وسط هي التي سوف تستقطب إليها الفئة الثالثة من الناس.. الذين لديهم الاستعداد والقابلية لممارسة التفكير بهدوء، والقراءة بتمعن، والترجيح.. على ضوء حسابات الربح والخسارة.. إنما من زاوية المجتمع الكبير والوطن بكامله وليس من زوايا الجماعات الجزئية الصغيرة أو المجموعات المايكروبية الأصغر ضمن الجسم الوطني والحالة اليمينية بعمومها.

عبور آمن

■ القضية الآن.. وهنا، بتركيز وموضوعية، ليست (من الرباح ومن الخاسر)، فالنظر الى الأمور من هذه الشرفة الضيقة يعزل الرائي أو الناظر عن أجزاء كبيرة وتفصيل كثيرة لا يمكنه إلاّ بها أو الاطلاع عليها.. على أنها في الأصل والمربنة هي الأهم، وهي الحاسمة في اتخاذ القرار الأخير والموقف النهائي الذي اذاب جبل الثلج وأخمد كرة النار في تحول دراماتيكي يثير الدهشة والغضب المهان، بغير ما يتبر من الرضى والإعجاب المتحفظ!

■ يكفي ان نفكر بأن الإقراء استعداداً زمام المبادرة من ايدي المجهول الذي كنا نتوحيس غموضه ونتحسس باقدامنا جمر درويه.. وأشواكاً لما تزل تترصص باقدام السائرين دون استثناء، لكي نشعر بقليل من الاطمئنان الى كفاءتنا

الوطنية والسياسية المقتسنة بالظروف الصعبة والأحوال الاستثنائية الضاغطة والتي توفر محكاً صعباً وحقيقياً لاختبار براعة القيادة.. وامتحان المغفرة القيادية الغدة في صناعة قرار تاريخي يكون بمثابة الجسر الآمن للعبور الى قلوب الجماهير وذكرة التاريخ..

اسأل عن القيادة

■ ان تجيد اللعب فهذا امر يستحق لأجله التصفيق، ولكن ان تجيد اللعب والحفاظ على الأرباح والمكاسب التي تحققها في الوقت ذاته، فهذا هو النوع المحبب الى قلب التساريخ.. والمفضل لدى الأذكرة

القيادة، وهي الرهان الربح.. الذي عولنا - كيمنيين بالمقام الأول - ونعول عليه باستمرار وبالبحاح، لتناميم خطوط ملاحه أمنة لبلادنا وشعبنا، في ظروف شديدة الوعورة والخطورة، تحيط بسفينة الوطن من جهات عدة.

■ وكانت القيادة، المعجونة بخميرة الحكمة، والمجوبة - طبعاً وتطبعاً مع السنوات والعقود - على تحويل التاريخ الى رصيد مترام في المستقبل.. والارتقاء فوق الشدائد والتحديات لتجاوز محطاتها والتفاد من بين أظافرها.. وضمان توجيه الدفة في الاتجاه الصحيح والى الأمام، كانت تلك القيادة هي المكسب الكبير وهي الضمانة المرجوة والمعتمدة في بنك الثقة وعند عامة الناس قبل الخاصة منهم.

خصوصية.. بنكهة اليمن

■ الخصوصية اليمنية التي لا يبريد البعض الاحتفاء بها، هي هذه، فليست هناك في اليمن أزمة بلا حل، ولا خلاف بلا ضمانة تضع له حداً وأخر في الوقت المناسب وفي المكان الملائم تماماً من درب السير.

■ بل وليست لدينا تلك التحفظات او الاعتبارات المحرصة على مزيد من التمسرات في جدار التساوق الوطني والمؤدية الى تخنقات بائنة ونهاية بين اطراف متواجهه في السياسة وعلى الأرض.

■ ذلك لأن القيادة ظلت ممسكة بزمام المبادرة ولم تتخل عن هويتها القديرة في اصطلاح الموقع والموقف المناسب لها كقاسم مشترك ومرجعية أخيرة تستوعب خلافات المختلفين وتصوغ منها هيئة وضمانة جديدة للاتفاق.

■ حدث شيء مهم، وحدث انقراج يضاف الى رصيد تجربتنا الوطنية وسلوكنا الديمقراطي والسجل السياسي المنوع من الفلتان.

■ وحدث - أخيراً - ما يجعل من الحالة اليمنية أمونجاً في هضم مشاق وتحديات النشوء الديمقراطي، والتحصن ضد عوامل التوهان او الخذلان.. ودائماً هناك حكمة بنكهة اليمن!

محضه او ذاتية مجردة، ولكننا أرباح ومكاسب تضاف في رصيد الجماعة والوطن ولصالحهما بالضرورة.

الارتقاء فوق الشدائد والإفلات من بين أظافرها خصوصية يمنية لا يبريد البعض الاحتفاء بها!

■ مع الاعتراف اللازم بأن صانع القرار المسك بدفة القيادة والمعني بتأميم الملاحه وسط محيط من الأمواج والعواصف العاتية، سوف يكسب ايضاً ويتضاعف رصيده في بنك الأذرة وقلوب الناس وعقولهم.

■ هذه - ببساطة شديدة - هي عبقرية

نص الاتفاق.. والرسالة المقدمة الى البرلمان

ثانياً: يمكن الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب استعمال مناقشة المواضيع التي لم يتفق عليها أثناء اعداد التعديلات على قانون الانتخابات وتضمن ما يتفق عليه صلب القانون.

ثالثاً: إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لما ينص عليه القانون.

ونظراً لعدم توافر الوقت الكافي لتحقيق الإصلاحات المذكورة، فإننا نقترح تعديل المادة (٦٥) من الدستور بما يكفل تمكين مجلس النواب من القيام بصلاحيته خلال المدة المذكورة.. والله الموفق.

■ نحن رؤساء الكتل النيابية وأعضاء مجلس النواب الموقعون انهاء تقدمم بالطالب الى هيئة رئاسة مجلس النواب باتخاذ الاجراءات الدستورية اللازمة لتعديل الدستور بما يسمح بتعميد فترة مجلس النواب الحالي لمدة عامين وذلك بهدف إجراء الإصلاحات التالية:

أولاً: إتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية.



« لا بونية »!

■ «أتمنى أن تكون الحوارات خلال الفترة القادمة جادة ويتمخض عنها كائن حي».

□ د.عبدروس النقيب - «نيوز يمن»

● .. نية المرء خير من عمله.. احضروا النوايا وما لكم إلا «تتمخض»!!

مسألة الزواج من (نونو) كما عقيدة ينيغي القفال من أجلها..

□ فكري قاسم

- من مقالة بعنوان «المرأة باعتبارها (ثروة حيوانية)»..!!

● .. بل وليتهم يتعاملون معها كما «ثروة حيوانية ينيغي الحفاظ عليها» في هذه القضية تحديداً، فإنهم يستنكرون ذبح النشأة الوليدة!!

جزم

■ «أوجه الشباب بالا يتغلب عليهم الاحباط»

□ د.عبد الوهاب محمود - في الندوة السابقة ذاتها

● احدهم -مجدد- همس: «ابدأ، لن نتغلبوا علينا!!»

رجاء

■ «ارجو الأ نصابو بالاحباط»

□ د.ياسين سعيد نعمان

- موجهاً الخطاب إلى الشباب في ندوة عن الشباب والمشاركة السياسية

● احدهم همس بصوت مكتوم: «لأجل ذلك ارجو أن تصابوا انتم بالتفاؤل».



إنقاذ طفلة عمرها (١٠ سنوات) من الزواج المخاوف مستمرة من «انتكاسة» وتراجع البرلمان عن المادة المعدلة

المخاوف مستمرة من «انتكاسة» وتراجع البرلمان عن المادة المعدلة

الى الإقتداء بسلوك قيادة محافظة حجة ومديرية وضرة في الاستجابة الإيجابية العاجلة لمنع اي انتهاك بحق الطفولة.

■ في اتجاه آخر صنف تقرير - صادر عن المركز الدولي للأبحاث عن المرأة - اليمن المرتبسة (١٣) من بين البلدان العشرين الأسوأ من حيث انتشار زواج الاطفال فيها.

وبحسب ما أوردته خدمة إخبارية - إيرين- تابعة لمكتب الأمم المتحدة فقد أفادت حورية مشهور نائب رئيس اللجنة الوطنية للمساواة بان قلة من البرلمانين الذين ينتمون الى احزاب إسلامية ابدوا اعتراضاً على التعديل الأخير بتحديد سن الزواج للفتاة ١٧ عاماً.

بسرعة التحرك وإحضار الأب والمادون تمهيداً لإحالتهم الى النيابة، كما وجه بإلغاء العرس ومنع تسليم الطفلة رحمانة الى الزوج.

■ ودعت «سبياج» كافة المؤسسات الامنية والمجالس المحلية في المديرات والمخالفات

■ وفي بيان صحفي صادر عنها أشارت المنظمة إلى انها وجهت رسالة لمدير عام مديرية وضرة محافظة حجة ومدير امن المديرية لإنقاذ الطفلة «رحمانة علي مبخوت الشايف» (١٠ سنوات) والتي ينوي والدها تزويجها، ليوجه مدير المديرية



في ندوة سادها الارتباك وغاب عنها الداعون إليها

الصلاحي يتهم قيادات المشترك ب« عقد الصفقات » ويؤكد « ضعف المغزى السياسي للتشاور »

السياسي والحزبي والديمقراطي، مؤكداً في ادها ان قيادات المشترك «تعمل وفق مصالحها وليس وفق مصالح الوطن، وان عاد واستثنى أمين الاشتراكي د.ياسين سعيد نعمان الجالس الى جواره والذي قال إنه «يحترمه بصفته أكاديمياً».

■ أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء الدكتور فؤاد الصلاحي اتهم قيادات احزاب المشترك بعقد الصفقات مع الحزب الحاكم، معتبراً ان التاجيل الخاص بالانتخابات -يعرّي ويكشف مواقف قيادات المشترك».

الصلاحي اعتبر غياب القيادات المذكورة «دليلاً على ضعف المغزى السياسي للجنة التشاور» ومتهماً ايها بعقد الصفقات».

الصلاحي وجد نفسه مدفوعاً للقول على خلفية استيائه وتبرمه بعد تخلف وغياب قيادات المشترك عن حضور ندوة «المشارك» حول مستقبل الشباب والطلاب وعلاقتهم بالاحزاب، والتي نظمها المشترك باسم لحنته للتشاور الوطني، يوم الاربعاء الماضي وتفاجأ الحاضرون والمشاركون بتغيب قيادات المشترك خلال الساعة الاولى فيما حضر بعضهم متأخرين..

وتقدم الغياب رئيس لجنة التشاور -المنظمة للندوة- حميد الأحمر.

الامر الذي استدعى حقناً واستياء صبي الدكتور الصلاحي أحد الداعون للحاضرة في الندوة على شكل هجوم وانتقادات لازعة تطرقت الى المستوى المشترك.

